

Distr.: General
14 July 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة الأمنية والإنسانية شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، ومركز اللاجئين والمشردين داخلياً. ويقدم هذا التقرير ما استجد من تطورات فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد منذ تقريرى الأخير المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/199). ويقيم أيضاً عملية تكوين القوة ويقدم معلومات بشأن وضع خطة عمل استراتيجية من أجل تنفيذ المعايير التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٨٦١ (٢٠٠٩).

ثانياً - المستجدات عن آخر التطورات

ألف - التطورات السياسية في تشاد

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس المبرم بين الحكومة والمعارضة السياسية. وفي ٢٨ أيار/مايو، توصل ممثلو لجنة المتابعة والدعم (المنشأة لمتابعة تنفيذ الاتفاق) من الحركة الوطنية للخلاص وهي الحركة الحاكمة، وحلفائها، وأحزاب المعارضة، إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قانونين يتعلقان بمركز المعارضة وبميثاق الأحزاب السياسية. واتفقوا أيضاً على مرسوم يشرّع طرائق تنفيذ القوانين المتعلقة بقانون الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ووضع التشريع الجديد في أعقاب وساطة قام بها خبراء قانونيون من المنظمة الدولية للفرانكوفونية، بعد أن اعترضت أحزاب المعارضة على القوانين المتعلقة بقانون الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي



اعتمدتها الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ٤ حزيران/يونيه، أقر مجلس الوزراء القوانين التي طُرحت للمناقشة خلال دورة استثنائية عقدتها الجمعية الوطنية وبدأت في ٢٥ حزيران/يونيه.

٣ - وفي ٢٠ أيار/مايو، بدأت الحكومة بإجراء تعداد سكاني عام، وفقاً لأحكام اتفاق ١٣ آب/أغسطس. وقدّم الدعم لعمليات التعداد عدة شركاء من المجتمع الدولي، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في المجال اللوجستي، وأنجز العمل الميداني في ٣٠ حزيران/يونيه. ويُتوقع أن تصدر نتائج التعداد في نهاية تموز/يوليه. ويشكّل التعداد شرطاً مسبقاً من شروط تسجيل الناحيين وتعيين حدود الدوائر الانتخابية قبل إجراء الانتخابات الوطنية.

٤ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أجرى الرئيس ديسي تعديلاً وزارياً طفيفاً. فقد ترك وزير المناجم والجيولوجيا السابق، السيد محمد علي عبد الله منصور، مجلس الوزراء. كما أن الدكتور مختار موسى محمد، الممثل الخاص للرئيس لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ورئيس الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية شرق تشاد، وهي الهيئة الحكومية التي أنشئت لتكون بمثابة نقطة اتصال مع البعثة، عُيّن وزيراً للثروة الحيوانية والصحة الحيوانية. واحتفظ جميع أعضاء مجلس الوزراء الرئيسيين الآخرين بالحقائب التي كانوا يتولونها. وفي ١٠ حزيران/يونيه، عين الرئيس ديسي الجنرال أوكي محمد يايا داغاش، الذي كان يشغل في السابق منصب الممثل الإقليمي للهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية شرق تشاد في أيشي المسؤول عن الشؤون العسكرية، ممثلاً خاصاً جديداً للرئيس لشؤون البعثة ورئيساً للهيئة.

٥ - واستمرت التوترات الاجتماعية في تشاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويرجع ذلك أساساً إلى الظروف المعيشية الصعبة في المدن الكبرى. وفي نجامينا، أدى انقطاع التيار الكهربائي الناجم عن نقص الوقود إلى الحدّ بشكل كبير من إمدادات الكهرباء، مما أدى إلى تفاقم الوضع.

باء - الأمن

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت الحالة الأمنية شرق تشاد متوترة. وأُبلغ عن ارتكاب جرائم ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ومجمعاتهم وعرباتهم، وعن وقوع حوادث قطع طرق وهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك ٣٢ حادثاً من حوادث سرقة السيارات. وقُتل ثلاثة من أفراد المفزة الأمنية المتكاملة نتيجة تعرضهم لطلق نار، بينما

قتل اثنان أثناء هجمات استهدفت مواقع المفزة في فرشانا وقوز عامر في ١٤ نيسان/أبريل و ١٣ أيار/مايو، وقتل آخر خلال مطاردة سارقي سيارة في أم ناباك في ١٧ حزيران/يونيه.

٧ - ومما زاد من تفاقم الحالة غير المستقرة أصلاً قيام جماعات المعارضة المسلحة التشادية التي تعمل في إطار ائتلاف اتحاد قوى المقاومة بشن هجوم على الأراضي التشادية في ٤ أيار/مايو. وشملت الأهداف المعلنة للمتمردين إسقاط الحكومة وإقامة سلطة انتقالية لمدة ١٨ شهراً. وقام رتلان، يضم كل منهما ما بين ٦٠ و ٧٠ مركبة، بعبور الحدود بين تشاد والسودان بين آدي ودوغدوري، وتوجها إلى قوز بيضا (منطقة سيلا)، وتجمعا مجدداً في ٧ أيار/مايو في منطقة أم دم، الواقعة على مسافة ١٠٠ كيلومتر شمال غرب قوز بيضا. ودخل رتل ثالث أقصى الجنوب، عبر تيسي (منطقة سيلا)، متحرّكاً باتجاه منطقة سلمات على طول حدود جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨ - وفي ٦ و ٧ أيار/مايو، شنّ الجيش الوطني التشادي غارات جوية ضد أرتال المتمردين المتواجدة جنوب قوز بيضا، في ممر يمتد من قوز بيضا إلى كوكو أنغارانا وكيري. وفي ٧ أيار/مايو، حصلت اشتباكات برية عنيفة بين الجيش الوطني التشادي والمتمردين على طول الممر نفسه قرب أم دم. ووفقاً لمصادر حكومية، قُتل ٢٢ جندياً تابعاً للحكومة و ٢٢٥ متمرداً كما اعتُقل أكثر من ٢٠٠ متمرّد، بمن فيهم نائب قائد الجناح العسكري لاتحاد قوى المقاومة، محمد حمودة بشير. أما ما تبقى من المقاتلين، فقد أُجبروا على التراجع إلى السودان، في حين انسحب الرتل الثالث، الذي كان قد وصل إلى المنطقة المحيطة بمابنجين، ولجأ إلى غرب دارفور. وأثناء النزاع المسلّح، قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بنقل ٧٧ عاملاً من العاملين في مجال تقديم المعونة (٦٠ عاملاً وطنياً و ١١ عاملاً دولياً) من كوكو أنغارانا إلى قوز بيضا. وجرى توسيع نطاق مهام الحراسة في البعثة كما زادت أنشطة الدوريات في جميع قطاعات شرق تشاد من أجل تعزيز أمن المنطقة.

٩ - وفي أعقاب القتال، أدّى استمرار انتشار الأسلحة الخفيفة والذخائر غير المنفجرة المتروكة على الأرض إلى زيادة المخاطر الأمنية. وأودت الذخائر غير المنفجرة بحياة ما لا يقل عن ستة أطفال في منطقة دار سيلا وأسفرت عن إغلاق المدارس وتقييد إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية. وقامت البعثة بتطهير ميدان المعركة في أم دم وأكدت خلوّها من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في ١٠ حزيران/يونيه، مما سمح بفتح الممر مجدداً للوصول إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية الرئيسية والأراضي الزراعية.

جيم - العلاقات بين تشاد والسودان

١٠ - في ٣ أيار/مايو وقّعت حكومتا تشاد والسودان اتفاقاً جديداً في الدوحة برعاية حكومة قطر، التزمتا بموجبه بالامتناع عن استخدام القوة ضد بعضهما بعضاً، وبوقف تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة. والهدف من اتفاق الدوحة هو تهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة. غير أن حكومة تشاد انسحبت من اتفاق الدوحة بعد أن نفذ المتمرّدون عملية اقتحام شرق تشاد في ٤ أيار/مايو، وسط اتهامات بأن حكومة السودان قد دعمت الهجوم.

١١ - وفي أعقاب هجوم ٤ أيار/مايو، ازداد تدهور العلاقات بين تشاد والسودان، إذ اتهم الحكومتان، كلا منهما الأخرى، بدعم جماعات معارضة مسلحة منافسة لكل منهما. وفي ١٣ أيار/مايو، تظاهر ١٠ ٠٠٠ شخص في نجامينا احتجاجاً على ما اعتُبر محاولة من جانب حكومة السودان لزعزعة استقرار حكومة تشاد. وفي ١٥ و ١٦ أيار/مايو، شنت القوة الجوية التشادية ثلاث غارات على المتمردين التشاديين في منطقة موكجار، جنوب الجينية، غرب دارفور. ووصفت حكومة السودان الهجمات بأنها عمل من أعمال الحرب، وأعلنت عن استبعاد القوات السودانية للرد. وفي ١٧ أيار/مايو، أعلن وزير الدفاع التشادي بالنيابة أن تشاد قد سحبت قواتها بعد تدمير سبع قواعد للمتمردين في مناطق تقع على عمق ٤٠ كيلومتراً داخل الأراضي السودانية. وردت تقارير يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو، تفيد بوقوع عمليات قصف، يزعم أن الطائرات السودانية نفذتها، في منطقة باهي، شرق تشاد.

١٢ - وفي ظل هذه الخلفية، لم يُحرز أي تقدم بشأن تنفيذ اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ أو اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. ولم يُعقد الاجتماع السابع لفريق داكار للاتصال، الذي كان من المقرر عقده مبدئياً في ١٥ شباط/فبراير وأرجئ عدة مرات. وفي ٢٥ أيار/مايو، كرّر الرئيس ديبي، بعد لقائه مع أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، الإعراب عن استعداداته للتجاوب مع الجهود المبذولة من جانب حكومة قطر لإنهاء التوتر الحالي. وفي اليوم السابق، كان الرئيس السوداني عمر البشير قد أعرب أيضاً عن دعمه لتلك الجهود. وخلال مؤتمر القمة الحادي عشر لتجمع الساحل والصحراء الذي عُقد في صبراتة بليبيا، يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، أجرى معمر القذافي زعيم الجماهيرية العربية الليبية لقاءات منفصلة مع الرئيس ديبي والبشير، لتشجيعهما على السعي إلى التوصل إلى حلول دبلوماسية لهذه الأزمة.

دال - التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تدهورت الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (منطقتي فاكاغا وكوتو العليا). وازدادت حالات اللصوصية والسطو المسلح على طول خط الإمدادات الرئيسي الذي يربط جنوب دارفور بشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الطريق الرئيسي الذي يربط بيراو ببقية البلاد. وتسارعت وتيرة أنشطة الجماعات المسلحة، بما فيها الميليشيات وجماعات الدفاع، في كلا المنطقتين، كما ازداد، على الأسس العرقية، انقسام الجماعات المتمردة الموجودة. وتسببت ضالة قدرة السلطات المحلية والوطنية على إدارة النزاعات المحلية في حدوث مزيد من التدهور في العلاقات بين الجماعات.

١٤ - وفي بلدة بيراو ومحيطها، ارتبطت زيادة أعمال اللصوصية والاشتباكات القبلية بوجود عناصر من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، منذ أواخر نيسان/أبريل، شاركوا في الحوار السياسي الشامل في بانغي خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي أوائل أيار/مايو، وصل ٣٠٠ من المشردين من جماعة كارا إلى بيراو من ديلا موب وماجدا، الواقعتين على مسافة ٤٥ كيلومتراً جنوب غرب بيراو، بعد أن تعرضت هاتان المنطقتان لهجوم من قبل رجال مسلحين، زُعم أنهم من عناصر غولا المؤيدين لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وأبلغ عن حرق منازل وتدمير هياكل أساسية محلية وسرقة ممتلكات. كما وردت أنباء عن حوادث إطلاق نار وقتل متعددة استهدفت أعضاء من جماعة كارا العرقية نفذاً أفراد من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في بيراو والقرى المحيطة بها.

١٥ - وفي مناسبتين منفصلتين، في ٥ و ٣٠ أيار/مايو، عقد وزير الإدارة الإقليمية الوطني اجتماعات مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي والقادة العسكريين في بيراو في محاولة لترع فتيل التوترات. ووافقت جميع الجماعات الممثلة في الاجتماع الذي عُقد في ٣٠ أيار/مايو على تسليم أسلحتها إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. بيد أن تنفيذ الاتفاق تعرقل بسبب ضالة قدرة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بيراو، والتصور السائد بأن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى مؤيدة لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وعدم وجود آلية متابعة لإدارة النزاع.

١٦ - وفي ٦ حزيران/يونيه، شنت مجموعة تتألف من حوالي ٦٠ مسلحاً من جماعة كارا العرقية هجوماً على المتمردین من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وأفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المتمركزين في بيراو. وقُتل ثلاثة من المهاجمين وثلاثة من أعضاء الاتحاد وأصيب ١٠ مدنيين بجروح. وفي ٢١ حزيران/يونيه، وقع هجوم آخر، شارك فيه

عدد غير محدد من المتمردين، جرى خلاله إحراق العديد من المنازل بالكامل. وتشير أنباء غير مؤكدة إلى مقتل ١٢ من المهاجمين، وعضو من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع ومدني واحد، وإلى إصابة آخرين بجروح. ونتيجة لعدم استقرار الحالة الأمنية، انتقل ما يقرب من ١٠٠٠ مدني ليكونوا على مقربة من قواعد البعثة في بيراو وفي المطار، كما غادر العديد من السكان المحليين المدينة. وفي مطلع تموز/يوليه، اتفق كل من عناصر كارا واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع على المشاركة في مساعي وساطة تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدت البعثة للحالة الأمنية في منطقة فاكاغا في حدود ولايتها وقدراتها. وخلال الهجمات التي وقعت في ٦ و ٢١ حزيران/يونيه، نُقل عمال المساعدة الإنسانية إلى القاعدة العسكرية التابعة للبعثة كإجراء وقائي. وزادت البعثة أيضا عدد دورياتها في محاولة لإبراز وجودها وطمأنة السكان المحليين. وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، تقتصر ولاية البعثة على المساهمة في تهيئة بيئة أكثر أمنا، وتنفيذ عمليات محدودة لإجلاء المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المعرضين للخطر، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومعداتها. ومن أصل القوام المأذون به والبالغ ٣٠٠ جندي لهذا القطاع، جرى حالياً نشر ٢٧٤ جندياً.

هاء - الحالة الإنسانية

١٨ - لا يزال شرق تشاد يواجه أزمة إنسانية خطيرة. فالمعونة تُقدم إلى ٢٦٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني في ١٢ مخيماً، و ٧٠ ٦٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ١٧١ ٠٠٠ مشرد داخلياً في ٣٨ موقعا، فضلا عن ما يقرب من ١٥٥ ٠٠٠ فرد من السكان الذين استضافوهم والأكثر تضررا من جراء النزاع. وتشكل الحالة الأمنية المتقلبة شرق تشاد ودارفور، بالإضافة إلى عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية في مناطق العودة، أهم المعوقات أمام عودة المشردين داخليا واللاجئين بصورة مستدامة على المدى البعيد. لذلك فمن غير المرجح أن تتم أية إعادة طوعية للاجئين أو عودة للمشردين داخليا عام ٢٠٠٩. ولربما يشكل وجود هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا على المدى الطويل ضغطا إضافيا على الموارد المحدودة المتاحة للسكان المحليين.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تزايد أنشطة قطاع الطرق التي تفاقمته بسبب وجود من تبقى من المتمردين، إلى استمرار تقلص حيز العمل الإنساني شرق تشاد. فخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩، وردت أنباء عن وقوع ١٥٢ حادثا أمنيا ضد العاملين في المجال الإنساني ومجمعاتهم وأعتدقهم، كان ٤٢ منها موجهها ضد وكالات الأمم

المتحدة و ١١٠ ضد المنظمات غير الحكومية. ومن ناحية أخرى، لا تزال الفئات الضعيفة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، وخاصة النساء والأطفال، هدفا لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها بعض العناصر المسلحة.

٢٠ - وفي أوائل أيار/مايو، ونتيجة للقتال الذي دارت رحاه بين الجيش الوطني التشادي وجماعات المعارضة المسلحة التشادية بالقرب من قوز بيبضا وأم دم، توقفت الأنشطة الإنسانية مؤقتا في المنطقة لمدة أسبوع واحد، مما أدى إلى تعطيل إيصال الخدمات الإنسانية الأساسية إلى السكان المتضررين. واستأنفت المنظمات الإنسانية أنشطتها في المنطقة في الفترة اعتبارا من ١٢ أيار/مايو. وفي منطقة بيراو الواقعة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، استأنف العاملون في المجال الإنساني أنشطتهم في أعقاب الهجوم الذي شنته عناصر مسلحة على مواقع تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في ٦ حزيران/يونيه. لكن وبعد وقوع هجوم آخر في ٢١ حزيران/يونيه، توقفت معظم العمليات الإنسانية في المنطقة.

٢١ - وخارج منطقة عمليات البعثة، أدت اشتباكات بين جماعات مسلحة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى استمرار نزوح السكان عن قراهم إلى منطقة سلامات جنوب شرق تشاد. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وصل ١٨ ٢٢٠ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضاحية منطقة داها. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يمثل مشكلة نظرا إلى بعد المنطقة، ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة حلول موسم الأمطار. ونظرا إلى رداءة حالة الطرق، يستلزم الأمر ثلاثة أيام على الأقل من السفر للوصول إلى داها، الواقعة على بعد ٧٢٠ كيلومترا إلى الجنوب من مركز الوكالات الإنسانية في أبيشي. وقد شكلت فرقة عمل برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في محاولة للتصدي لتلك المعوقات وزيادة المساعدات للاجئين إلى أقصى حد. وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي إليها.

ثالثا - نشر قوة الأمم المتحدة

٢٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ القوام الإجمالي لقوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ٤٢٤ ٢ فردا، أي ما يمثل نسبة ٤٦ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ٢٢٥ ٥ فردا. ويشمل ذلك العدد ١٢٧ من ضباط الأركان العسكريين و ٣٠ من ضباط الاتصال و ٢٦٤ ٢ جنديا مدرّبا. وبدأ المستشفى النرويجي من المستوى الثاني عمله بكامل قدراته التشغيلية في ١ تموز/يوليه. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، قامت القوة بدوريات منها ٩٦٠ دورية قصيرة المدى و ٢٦٤ دورية طويلة المدى وسيّرت ٨١ قافلة و ٣٨ عملية مرافقة. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما هو مبين

أعلاه، تصدت القوة أيضا لتهور الأوضاع الأمنية في أعقاب القتال الذي دار شرق تشاد وفي منطقة بيراو الواقعة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - ومع ذلك، فإن عمليات القوة ظلت مقيدة بسبب عدم وجود العناصر الأساسية التي تمكنها من أداء مهمتها، بما في ذلك المهندسون والمروحيات العسكرية. ولا تزال المناقشات مع البلدان المساهمة بقوات مستمرة لزيادة تعهد قائم بتوفير وحدة هندسية مزودة بالقدرات اللازمة لصيانة المطار والبناء الأفقي، والحصول على التزامات بتوفير فرقتين للإجلاء الطبي الجوي مدرجتين في احتياجات القوة. ومن المتوقع أن تبدأ أربع مروحيات عسكرية توجد في عين المكان عملها قريباً. غير أن البعثة تفتقر إلى أي عروض جديدة بشأن ١٤ مروحية عسكرية متبقية من المروحيات المطلوبة البالغ عددها ١٨ مروحية.

٢٤ - ومن بين التدابير المتخذة للتخفيف من ذلك، أرسلت مروحيات مدنية إلى البعثة من أجل نقل السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي. غير أنه لم يكن بإمكانها في البداية إجراء عملياتها ليلاً أو تقديم مستوى كبير من الدعم من حيث الإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين، مما أدى إلى اقتصر دوريات القوة على المناطق التي توجد على مسافة ساعة واحدة بالطريق البري من مستشفى المستوى الأول. ووضعت تدابير في ما بعد ويجري تنفيذها لتحسين إمكانيات تشغيل هذه الطائرات والتصديق على سلامة مواقع الهبوط، وذلك من أجل زيادة مستوى الإجلاء الطبي/الإجلاء المصابين. غير أن هذه التدابير لن توفر وحدها القدرات اللازمة لتنفيذ المهام العسكرية المقررة المنصوص عليها في مفهوم عمليات القوة.

٢٥ - وقد وردت منذ تقرير السابقي تبرعات لبعض احتياجات القوة المتبقية، من بينها وحدات إشارة، وتبرعات لوحات يحمل تلك التي تعمل في الوقت الراهن في آخر نوبة لها. غير أن نشر جنود عدة بلدان مساهمة بقوات تعرقل بسبب التأخير في شراء المعدات المملوكة للوحدات. ومما يبعث على القلق إمكانية حدوث ثغرات أمنية ناجمة عن هذا التأخير، ولا سيما في القطاع الأوسط، حيث هناك حاجة إلى قوات جديدة لتأمين طريق الإمدادات الرئيسي للقوة، وفي القطاع الشمالي، الذي ستغادره الوحدة الموجودة هناك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتقوم البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام حالياً بتقييم التدابير الرامية إلى التخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك استخدام القوة الاحتياطية ومفاتيح الشركاء الثنائيين ليساعدوا على تعزيز قدرة البلدان المساهمة بقوات على نشر جنودها. كما تعمل إدارة عمليات حفظ السلام، عند الاقتضاء، على إيجاد المزيد من التعهدات.

رابعاً - المستجدات عن تنفيذ ولاية البعثة

ألف - دعم المفزة الأمنية المتكاملة

٢٦ - في أبريل ٢٠٠٩، أتمت حكومة تشاد، بدعم من البعثة، النشر الكامل للمفزة الأمنية المتكاملة (٨٥٠ عنصراً) في مخيمات اللاجئين الاثني عشر وست بلدات رئيسية شرق تشاد، فضلاً عن مركز القيادة في نجامينا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبناء على طلب من الجهات العاملة في المجال الإنساني، أقامت المفزة وجوداً دائماً لها في كوكو أنغارانا، وهو موقع تتركز به نسبة عالية من المشردين داخلياً وأصبح قاعدة هامة للمساعدة الإنسانية. واستقال ٢٨ من ضباط المفزة البالغ عددهم ٨٥٠ ضابطاً مستنديين إلى عدم منحهم حوافز مالية كافية أو إلى أسباب شخصية أخرى، وفُصل أربعة ضباط لأسباب تأديبية من بينها سوء استخدام الأسلحة النارية، ولقي ستة مصرعهم في قتال أو حوادث سيارات، ليصل القوام الحالي إلى ٨١٢ ضابطاً.

٢٧ - وفي الفترة من ٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه، قام فريق من إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة نجامينا وشرق تشاد لتقييم عمليات المفزة الأمنية المتكاملة والدعم المقدّم إليها. وستتناول التفاصيل وطرائق تنفيذ توصيات البعثة بالتفصيل على نحو أكمل في المشاورات التي ستجرى مع الحكومة والجهات المانحة في الأسابيع المقبلة.

٢٨ - ومنذ بدء نشر المفزة الأمنية المتكاملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وضباطها يؤدون مهام الشرطة في مخيمات اللاجئين والبلدات الرئيسية شرق تشاد، مما أثر تأثيراً إيجابياً على مكافحة الإجرام في مخيمات اللاجئين، فقلت حوادث الاغتصاب على وجه الخصوص. وقد نفذت المفزة حتى الآن أكثر من ٩٠ عملية اعتقال، وعالجت ٥٦ من حالات السطو المسلح، وحالتي سطو مسلح أدتا إلى إزهاق أرواح، وخمس حالات حدث فيها اغتصاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُرجعت ٢١ سيارة كانت قد سُرقت من الجهات العاملة في المجال الإنساني، وذلك عن طريق عمليات منسقة بين المفزة ووكالات إنفاذ القانون التشادية، وتم تفكيك عدد من العصابات في أبيشي وقوز بيضا وغريدا. ويقدر قادة اللاجئين عموماً دور المفزة في تحسين الأمن في المخيمات، وتربطهم علاقات عمل جيدة مع ضباط المفزة ويطلبون حضوراً أقوى لها.

٢٩ - وأُنجزت المفزة الأمنية المتكاملة أيضاً بعض مهام التحقيق. فقد أحالت بعض القضايا إلى السلطات القضائية المحلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وقدمت أول ملف تحقيق لها إلى المدعي العام للدولة في أبيشي. إلا أن محققي المفزة كثيراً ما تعوزهم المؤهلات اللازمة والتدريب اللازم للقيام بمسؤولياتهم في مجال التحقيق، ولا توجد في مراكز المفزة أو مواقعها

أي زنرانات للاحتجاز. وقد أنشأت البعثة برنامجاً للتدريب في أثناء الخدمة لتعزيز قدرات التحقيق لدى ضباط المفزة.

٣٠ - غير أن المفزة الأمنية المتكاملة كانت للأسف هدفاً لبعض الهجمات المسلحة التي وقعت مؤخراً. ففي ١٤ نيسان/أبريل، هاجم ما يقرب من ٢٠ فرداً مسلحاً مركز الشرطة التابع للمفزة في فارشانا، مما أسفر عن مقتل أحد ضباط المفزة وإصابة آخر وسرقة أربع بنادق آلية. وفي ١٣ أيار/مايو، هاجم أفراد مسلحون قسم المفزة الواقع في قوز عامر، مما أسفر عن مقتل أحد ضباط المفزة وإصابة آخر. ويومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو، هاجم رجال مسلحون مركبات للمفزة في المناطق المجاورة لغريدا وفارشانا.

٣١ - وخلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩، وفرت المفزة الأمنية المتكاملة أكثر من ٦٠٠ ٢ عملية للحراسة الأمنية للعاملين في المجال الإنساني على الطرق الرابطة بين البلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين. وقد نص مفهوم عمليات المفزة الأصلي على هذا النشاط ولكن على أساس استثنائي فقط. ونظراً إلى مخاوف أمنية في أعقاب الغزو الذي قامت به جماعات المعارضة التشادية المسلحة في أيار/مايو، وكذلك الهجمات التي شنت على المفزة، فقد خُفض عدد عمليات الحراسة اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٩. وستكون أي من عمليات الحراسة التي ستقوم بها المفزة في المستقبل، والتي تتعلق بشرطة الأمم المتحدة، مرهونة بالحصول على تصريح أمني من الأمم المتحدة وسيتم تنفيذها على أساس استثنائي، في انتظار النشر الكامل لقوة البعثة لتوفير البيئة المؤاتية اللازمة. وقد أنشأت البعثة مكتباً للحماية والحراسة، يضم ممثلين عن أجهزة الأمن والقوة العسكرية والشرطة التابعة للبعثة، وكذلك من المفزة الأمنية المتكاملة، وذلك لتحسين التنسيق والاستجابة لطلبات أوساط المساعدة الإنسانية في هذا الشأن.

٣٢ - وقد أشار ضباط المفزة الأمنية المتكاملة مراراً إلى أنهم يشعرون بأنهم غير مجهزين بالشكل الكافي لمواجهة التهديدات شرق تشاد، وخصوصاً على طول محاور الطرق. وبناء على طلبهم، ستستلم المفزة حوالي ٥٠ سيارة نقل في تشرين الأول/أكتوبر، وذلك لتمكينهم من التصدي بشكل أفضل أثناء عمليات التقييم لأي هجوم قد يتعرضون له خلال قيامهم بدوريات الحراسة. وفي الوقت الحالي، سلّمت قيادة المفزة لضباطها قرابة ٤٢٠ مسدساً من أصل ٩٠٠ مسدساً متاحاً، فضلاً عن ١٠٠ قطعة من الأسلحة الرشاشة، التي ورثتها المفزة عن السلطة الوطنية لشؤون اللاجئين المدعومة من قوات الدرك. وسيُعاد النظر في مسألة أسلحة المفزة بمجرد إنشاء مرافق تخزين آمنة للأسلحة في جميع المواقع التابعة

لها، وإصدار التوجيهات وإنفاذها وإجراء التدريبات المكثفة المتعلقة بحمل الأسلحة النارية واستخدامها.

٣٣ - وللأسف، كان بعض ضباط المفزة الأمنية المتكاملة ضالعين في بعض الحوادث الخطيرة التي انطوت على استخدام الأسلحة النارية، مما أدى إلى تقويض ثقة الجهات العاملة في المجال الإنساني. وقد سجلت حتى الآن أربع حالات تتعلق بسوء السلوك الخطير، من بينها مقتل مدني عمداً على يد ضابط في المفزة في فارشانا في آذار/مارس، ومقتل صبي بدون قصد في كوكو أنغارانا في حزيران/يونيه. وفي جميع الحالات الأربع، فصل الجناة عن العمل في المفزة وتعمل البعثة مع السلطات التشادية على ضمان متابعة هذا الأمر قضائياً.

٣٤ - ولا يزال الدعم اللوجستي للمفزة الأمنية المتكاملة يشكل مسألة تثير قلقاً مستمرا. فقد تسبب التأخير في تشييد المكاتب وأماكن الإقامة الدائمة في بث شعور بالإحباط في صفوف ضباط المفزة. وقدمت البعثة خياماً للإقامة المؤقتة وبعض الحاويات للمكاتب. ومع ذلك، ثبت أن تلك الخيام غير مناسبة للظروف القاسية السائدة شرق تشاد، وخاصة خلال موسم الأمطار الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. وستواصل البعثة معالجة أوجه القصور في بناء المكاتب وأماكن الإقامة الدائمة في الشهور المقبلة، فضلاً عن القيام على وجه السرعة بإنشاء مرافق تخزين آمنة للأسلحة في جميع المواقع التابعة للمفزة. ومن ناحية أخرى، تم تركيب معدات الاتصالات اللاسلكية في جميع المواقع وهي تعمل في الوقت الحالي. وتعمل البعثة حالياً على إنشاء قناة للاتصال اللاسلكي مشتركة بين المفزة والعاملين في المجال الإنساني والبعثة.

٣٥ - وتقوم شرطة البعثة حالياً برصد المفزة الأمنية المتكاملة وتوجيهها وتقديم المشورة الفنية لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذ أفراد شرطة البعثة أماكن مشتركة مع أفراد المفزة ويساعدونهم على أداء جميع أنشطتهم. غير أن اتخاذ أماكن مشتركة ذاك يقتصر عموماً على ساعات النهار، وذلك بسبب وجود مخاوف أمنية. ومن أجل تعزيز قدرة المفزة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، توفر شرطة البعثة حالياً التدريب في الموقع والتدريب أثناء الخدمة للمفزة في مجالات حفظ الأمن والنظام في المجتمعات المحلية، واستخدام الأسلحة النارية، والسيطرة على الجماهير، وتقنيات الحراسة، والشرطة القضائية، واستخدام أجهزة الاتصالات اللاسلكية. وتنظر البعثة أيضاً في تمديد دورات التدريب الأولى للمفزة بحيث تتعدى الفترة الحالية التي تمتد ٢٤ يوماً بالنسبة لمن سيُجندون مستقبلاً في صفوف المفزة، وذلك رداً على ما يُعتبر نقصاً في التدريب.

٣٦ - وقد استُلم حتى الآن مبلغ ٢١,٩ مليون دولار من الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغة ٢٥,٥ مليون دولار لدعم المفرزة الأمنية المتكاملة. وأود أن أشكر الاتحاد الأوروبي وحكومات كل من أيرلندا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان على ما قدمته من مساهمات. وثمة حاجة ملحة إلى تلقي التعهدات غير المسددة للتمكن من مواصلة تنفيذ العمليات. ومن جهة أخرى، فإن البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام بصدد وضع الصيغة النهائية لميزانية عام ٢٠١٠ لدعم المفرزة الأمنية المتكاملة، وسوف تفتاح بعض الجهات المانحة لتقديم تبرعاتها.

باء - العدل والسجون

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مشروعا مدته سنة واحدة، بالاتصال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل من حكومة ألمانيا، من أجل تدريب ١٤٨ موظفا من موظفي الخدمة المدنية للعمل مؤقتا كقضاة صلح ومساعدين قضائيين في ظل عدم وجود موظفين قضائيين. والشريك المنفذ للمشروع هو المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر البعثة، بالتنسيق مع السلطات الوطنية، في دعم تدريب أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة والشرطة المحلية الذين يجرون التحقيقات.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا مدته سنتين للمعونة القانونية يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه نقابة المحامين في تشاد، لمساعدة الضعفاء من الفئات والأشخاص شرق تشاد في مجال المسائل القانونية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت البعثة بتيسير أعمال محكمة متنقلة من خلال تقديم الدعم لمحكمة الاستئناف في أبيشي كي تعقد جلسات للمحكمة الجنائية في أماكن مختلفة منها أبيشي وأم تيمام خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢٤ تموز/يوليه.

٣٩ - ولا يزال تمويل مبادرات النظام القضائي يمثل تحديا أساسيا. وفي هذا الصدد، قامت البعثة، بالتعاون مع حكومة تشاد، بوضع مقترح للمشاريع المتعلقة بقطاع العدل، لتقديمه إلى الجهات المانحة. وتدعم البعثة أيضا تنفيذ برنامج دعم قطاع العدل، بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت البعثة ببرنامج واسع النطاق لإذكاء الوعي من أجل تحسين الأحوال المعيشية العامة لزلءاء السجون، ولا سيما الأمهات والرضع والأحداث. ويجري حاليا أيضا تقديم تدريب أثناء الخدمة لموظفي السجون في إيريا وأبيشي.

وساعدت البعثة على صياغة مجموعة شاملة من القوانين والسياسات والإجراءات لمساعدة حكومة تشاد في مجال إنشاء نظام سجون ذي كفاءة مهنية، وذلك بالتعاون مع سلطات السجون التشادية وغيرها من الجهات المعنية، وبالتشاور مع لجنة تطوير السجون. وهذه التدابير معروضة الآن على البرلمان للموافقة عليها في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٤١ - وبالرغم من التقدم الذي أحرزته البعثة والسلطات الوطنية إزاء تعزيز نظام السجون شرق تشاد، لا تزال هناك تحديات هائلة، بما في ذلك عدم كفاية التمويل اللازم لتدريب موظفي السجون الوطنيين، والحاجة إلى إعادة التأهيل وتعزيز الأمن في السجون الرئيسية، وتحسين أحوال السجون. وكثيرا ما يحدث أن يهرب السجناء من سجون أبيشي وإرييا، نتيجة لأوجه قصور البنية الأساسية، مما يزيد من حدة التهديدات الأمنية في المنطقة. وفي الوقت ذاته، لا يزال يجري الإبلاغ عن انتهاكات حقوق السجناء في السجون وزنانات الاحتجاز شرق تشاد. واستمرت البعثة في استكشاف فرص التمويل من أجل تحسين البنية الأساسية للسجون، وبخاصة إعادة تأهيل زنانات النساء في سجن أبيشي وتعزيزات الأمن في سجن إرييا وقوز بيضا.

جيم - حقوق الإنسان

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على رصد تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة، وأيضا على حالات وحوادث العنف الجنسي والجنساني. وقد أسهمت ضالة قدرات حكومة تشاد في الجزء الشرقي من البلد في انتشار الإفلات من العقاب؛ ولم يستطع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين سوى التصدي لما يقرب من ١٥ في المائة من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان التي أبلغوا بها. ويقوم موظفو شؤون حقوق الإنسان بتوثيق الانتهاكات المزعومة ضد الحق في الحياة والسلامة البدنية أثناء القتال الدائر بين الجيش الوطني التشادي وجماعات المعارضة المسلحة التشادية، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني التي يشنها المسلحون من الأفراد والجماعات الذين يرتدون الزي العسكري والذين ذكر أنهم ينتمون إلى اتحاد قوى المقاومة. وورد أن ما مجموعه ١٥ مدنيا قد قتلوا، بما في ذلك ثماني نساء وطفلان، وجرح ١٣ شخصا. وورد أن مواطنا تشاديا، تعاقبت معه منظمة دولية غير حكومية من الباطن، قتلته عناصر من اتحاد قوى المقاومة في ٥ أيار/مايو في كيرفي، التي تقع على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب قوز بيضا.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت زيارات الرصد المنتظمة التي تقوم بها البعثة عددا من حالات الاحتجاز التعسفي والاحتجاز بصورة غير قانونية. فعلى سبيل المثال،

احتجز ١٠ معتقلين في المؤسسة الإصلاحية بإرييا بدون تهم لفترات تراوحت بين ١٦ يوما وخمسة أشهر؛ وفي مرفق أبيشي لفترات تراوحت بين خمسة أيام و ٣٢ شهرا. وقد احتجز المعتقلون في ظروف سيئة وفي بعض الحالات قيدوا لمنعهم من الهرب.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة ثلاث حالات من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات التي يزعم أن مرتكبيها عناصر متفرقة من الجيش الوطني التشادي، ولهذا السبب ظلوا بمنأى عن العقاب. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، تعرضت امرأة عمرها ٢٨ عاما للاغتصاب على يد عنصرين من عناصر الجيش الوطني التشادي في غيريدا. وقد تم تحديد هوية الشخصين الذين اغتصابها، وقبضت المفزة الأمنية المتكاملة على أحدهما. ولكن السلطات منعت المفزة من المضي في عملية الاحتجاز. وفي ١٠ أيار/مايو، تعرضت للاغتصاب امرأة عمرها ٢٢ عاما من مخيم اللاجئين في جبل، وورد أن ذلك كان على يد رجلين من الجيش الوطني التشادي. وقد رفض زوج الضحية تقديم شكوى جنائية رسمية. ووثقت البعثة ثلاث حالات محاولة اغتصاب يزعم أن مرتكبيها من أعضاء الجيش الوطني التشادي المنتشرين في أم دم، وذلك قبل المواجهات مع جماعات المعارضة المسلحة التشادية وفي أعقابها. وقد استرعت البعثة انتباه السلطات المحلية إلى أوجه القلق هذه.

دال - حماية الطفل

٤٥ - في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو، قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارات الدفاع والعلاقات الخارجية والعمل الاجتماعي في تشاد بتنظيم بعثة لإذكاء الوعي والتحقق بشأن تجنيد الأطفال شرق تشاد. وكان الهدف هو نشر الوعي بين السلطات المحلية والقادة العسكريين بشأن التزاماتهم بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالأطفال في الصراع المسلح. واعترف بعض القادة العسكريين بوجود أطفال في صفوف العسكريين، بالرغم من أنهم أرجعوا ذلك إلى إدماج متمردين سابقين في الجيش التشادي. كما أعربوا عن قلقهم إزاء إعادة تجنيد الأطفال المسرحين مستقبلا على يد الجماعات المتمردة. واقترح الوفد إحالة حالات وجود أطفال بين القوات المسلحة إلى جهة التنسيق بالجيش التشادي المعنية بتسريح الجنود الأطفال.

٤٦ - وفي ١٤ أيار/مايو، تلقت البعثة تأكيدا بوجود عدد كبير من القصر من مقاتلي اتحاد قوى المقاومة أسرتهم القوات التشادية أثناء المواجهات في أم دم. وفي ١٢ حزيران/يونيه، سلم وزير العلاقات الخارجية والدفاع ما يزيد على ٨٤ من هؤلاء الأطفال إلى اليونيسيف

في احتفال عقد في نجامينا حضره أعضاء السلك الدبلوماسي. ونقل هؤلاء الأطفال لاحقا إلى مركز للعبور والتوجيه ترعاه اليونيسيف، وتديره منظمة كير الدولية في نجامينا، ومن هناك سيتم لم شملهم مع أسرهم.

هاء - الشؤون المدنية

٤٧ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، كثفت البعثة من أنشطتها لتعزيز الحوار بين الطوائف في منطقتي وادي ودار سيلا. وفي نيسان/أبريل، بدأت البعثة والسلطات المحلية في مقاطعة أسونغا في حوار بين الطوائف بين المجموعتين العرقيتين المساليتين والزغاوة، وجمعت للمرة الأولى ممثلين عن الطائفتين معا بهدف دعم عودة المساليتين إلى قراهم الأصلية. ووافق الطرفان كلاهما على إعادة تفعيل آلية المصالحة القائمة وتعزيزها. وفي هذا الصدد، اجتمعت لجنة للحكماء تضم السلطات المحلية وغيرها من الجهات المعنية في ٣٠ حزيران/يونيه لتيسير إزالة العقبات أمام عودة المساليتين بصورة آمنة.

٤٨ - وفي أيار/مايو، وفرت البعثة الدعم لنائب حاكم مقاطعة مولو التي تقع بجانب فارشانا، في مجال إنشاء لجنة بشأن تسوية النزاعات بين الرعاة والمزارعين وإنعاش اللجنة المختلطة القائمة بين اللاجئين وسكان المنطقة المضيفة. وفي منطقة دار سيلا، وفرت البعثة الدعم للسلطات المحلية في مجال إنعاش آليات تسوية النزاعات. واستمرت البعثة أيضا في دعم تعزيز القدرات الإدارية مع إعادة تأهيل مكاتب مقاطعة كوكو أنغارانا الفرعية.

٤٩ - وفي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، أطلقت الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية شرق تشاد، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد برنامجا مشتركا بشأن الحوار بين الطوائف وإدارة النزاعات في قوز بيضا وأبيشي. وسينفذ البرنامج في مناطق محددة للعودة كائنة في مقاطعة كيميبي بإقليم دار سيلا ومقاطعة أسونغا بإقليم وادي.

واو - الشؤون الجنسانية

٥٠ - في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، نظمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حلقة عمل لإذكاء الوعي بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) للنساء اللاجئات والمشرذات داخليا، والنساء من المجتمعات المحلية المضيفة في إريبا. ووفرت حلقة العمل منتدى استشاري للنساء من الفئات الثلاث وساعدت على تحديد القائدات كي يشاركن في الحوار المقبل بين الطوائف الذي ستبدأه البعثة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة في العمل مع الشركاء من المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنسي والجنساني من أجل مواصلة الأنشطة ذات الصلة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا والقرى المجاورة. وعملت البعثة وشركاؤها أيضا على إعداد نماذج تدريبية للقطاعات الأربعة الأساسية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، ألا وهي القطاعات الأمنية والقضائية والطبية والنفسية - الاجتماعية. وأنشأت البعثة وحدات لحماية المرأة والطفل داخل محطات المفزة الأمنية المتكاملة وبدأت في برنامج للتعليم المستمر لصالح أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة وأفراد المفزة.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تعميم الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال جميع أنشطة البعثة، بوسائل من بينها إذكاء الوعي لدى ٢٧٤ فردا من أفراد البعثة. وقد جرى تنظيم تدريب للمتقنين الأقران لصالح ٣٥ من عناصر المفزة الأمنية المتكاملة بغرض بناء قدرات الوكالات الأمنية التشادية من أجل توفير الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. وكجزء من جهود التوعية المجتمعية، نُظمت دورات لإذكاء الوعي أيضا في كنيسة محلية وفي معهد للتعليم العالي، بالتعاون مع مركز أيشي للخدمات الاستشارات والفحوص الطبية الطوعية. وحضر الدورات ما يقرب من ٨٥٠ شابا وقبل ٣٥٨ منهم عرض الاستفادة من الاستشارات والفحوص الطبية الطوعية.

حاء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تحققت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، عن طريق شركة "ماين تيك" الدولية المتعاقدة معها، من خلو ١٠٧٧ كيلومترا من طرق الإمداد الرئيسية شرق تشاد من وجود الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. وسوف يسهل هذا الخلو من الألغام نشر البعثة، وإيصال المساعدات الإنسانية. ونُظمت زيارات إلى ٢١٤ قرية بالتزامن مع أنشطة التحقق من خلو الطرق من الألغام وإزالة التلوث. وحتى الآن، جرت إزالة وتدمير ٤٨٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٣١٠٦ قطع من ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

٥٤ - وفي أعقاب القتال بين الجيش الوطني التشادي وجماعات المعارضة المسلحة التشادية في أيار/مايو ٢٠٠٩، قامت البعثة، بالتنسيق مع غيرها من الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بوضع وتنفيذ خطة الطوارئ المتعلقة بالألغام بغرض التصدي للتهديد الذي تشكله

مخلفات الحرب من المتفجرات، وزيادة الوعي بالأخطار. وفي أم دام، جرى تطهير ٢,٩٢ كيلومترا مربعا من ميدان المعركة مما وفر للسكان المحليين إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية. وجرى إزالة وتدمير ما مجموعه ١ ٢٠١ قطعة من الذخائر المتروكة أو غير المنفجرة، و ١٠ ٣٧٩ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٩٣٥ ٥ شخصا من السكان المحليين من الحملات التي جرت في المناطق المتضررة للتوعية بأخطار الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.

خامسا - دعم البعثة

٥٥ - حسب ما أفيد سابقا، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، قدمت البعثة إلى حكومة تشاد في ٣ آذار/مارس، ولجمهورية أفريقيا الوسطى في ١٨ آذار/مارس، مشاريع تعديلات على اتفاق مركز البعثة تخص العنصر العسكري للبعثة. ووقعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التعديل في ٢٢ حزيران/يونيه. وقدمت حكومة تشاد مقترحات مقابلة لمشروع التعديل، جرت مناقشتها خلال الاجتماعات مع البعثة في ٤ و ١٢ و ٢٩ حزيران/يونيه.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت البعثة من مستوى دعمها المقدم إلى العنصرين الفني والعسكري للبعثة، مضطلة بكامل المسؤولية عن الدعم المقدم من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في منتصف أيار/مايو. كما أنجز نقل المعدات المشتراة من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٧ - وكان التأخير في تعبئة الأفراد والمعدات قد أعاق سابقا بناء أماكن الإقامة ووحدات المكاتب. وجرى التصدي حتى الآن لعقبات كثيرة ويجري العمل حاليا لاستكمال المخيمات المدنية والعسكرية المتكاملة في أبيشي وقوز بيضا وإريبا وفارشانا وبيراو، فضلا عن تعزيز المرافق في نجامينا. ويجري النظر في خيارات بناء مخيمات في بهايي وغريدة وكوكو أنغارانا. كما أن الاستعدادات جارية لإنشاء مكاتب دائمة وأماكن إقامة في مراكز ومواقع الشرطة التابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة، ويجري التعاقد مع مقاول لبناء تلك الوحدات.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شكلت الانقطاعات في إمدادات الوقود (وقود الديزل ووقود الطائرات على السواء) صعوبة تشغيلية رئيسية للبعثة. وأدت مشاكل الإنتاج في المصفاة الوحيدة في المنطقة إلى تفاقم مشاكل الإمداد التي كانت قد نشأت في وقت سابق من العام، عندما أسفر إضراب مطول قام به سائقو شاحنات نقل الوقود في تشاد إلى انقطاع

المخزونات في نجامينا. وفي ضوء الشواغل بشأن إمدادات الوقود في المستقبل، أُجريت تخفيضات في الأنشطة التنفيذية للحفاظ على حد أدنى من الاحتياطي. كما جرى اتخاذ تدابير لمعالجة الوضع، بما في ذلك إقامة جسور جوية لنقل إمدادات وقود إضافية والإسراع بوتيرة التوريد من المورد الذي يورد الوقود للبعثة على المدى الطويل. وتحسن الموقف بشكل كبير الآن، مع توافر إمدادات تكفي لما يزيد على ثلاثة أسابيع في المتوسط في المواقع التنفيذية للبعثة.

٥٩ - واستمر تأثير تقديم الدعم نتيجة الظروف التشغيلية الصعبة شرق تشاد. وعلى الرغم من بعض التحسن في الظروف المعيشية في مخيمات البعثة، لا تزال أماكن الإقامة في مستوى أدنى بكثير من المستويات المعقولة. ونتيجة لذلك، لا تزال التحديات المبلغ عنها سابقا في مجالي استقدام الموظفين واستبقائهم مبعث قلق كبير.

سادسا - السلامة والأمن

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية على مستوى المرحلة الرابعة شمال وشرق تشاد، والمرحلة الثالثة في نجامينا والمناطق الجنوبية. ويعود بقاء الحالة الأمنية على مستوى المرحلة الرابعة شمال وشرق تشاد إلى استمرار التوترات في المناطق الحدودية، التي تؤثر سلبا في عمل الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال المرحلة الأمنية الرابعة قائمة في منطقة عمليات البعثة.

سابعا - النقاط المرجعية وخطة العمل الاستراتيجية

٦١ - قدمت في تقريرني إلى مجلس الأمن المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (S/2008/760)، نقاطا مرجعية عن استراتيجية انسحاب البعثة. وطلب إلى مجلس الأمن في قراره ١٨٦١ (٢٠٠٩)، إطلاعته على ما تم بشأن وضع خطة عمل استراتيجية تتضمن حدودا زمنية إرشادية لقياس ورصد التقدم المحرز في تنفيذ تلك النقاط المرجعية، بهدف تحقيقها بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وتبعاً لذلك، وضعت البعثة خطة، تُرد في المرفق الأول لهذا التقرير. وسيتواصل تحسين هذه الخطة بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين. وسأقوم في تقارير لاحقة بتقديم مزيد من المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية.

٦٢ - وتحدد الخطة عددا من المؤشرات والأنشطة ذات الصلة لكل نقطة من النقاط المرجعية. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن المسؤولية عن تحقيق النقاط المرجعية للانسحاب تتجاوز ولاية وقدرة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسوف يتطلب هذا الإنجاز المشاركة المتواصلة والمتزايدة من حكومة تشاد، التي تتحمل مسؤولية سيادية عن أمن وحماية

السكان المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني شرق تشاد، وكذلك مشاركة ومساهمة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وتعتمد استراتيجية انسحاب البعثة بصفة خاصة على تنمية قدرات وكالات إنفاذ القانون في تشاد لحماية المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني مع توافر حد أدنى من الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

٦٣ - وتتضمن الخطة نقطة مرجعية جديدة بشأن السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، توفر عنصرا هاما من عناصر السياق. ومن المرجح أن يستمر بقاء الخطر الذي يهدد أمن المدنيين شرق تشاد، وضرورة حمايتهم، ما دامت التوترات على الحدود التشادية - السودانية قائمة، وما دام احتمال القتال بين المتمردين والقوات الحكومية في كل من تشاد ودارفور قويا. وعلاوة على ذلك، يعد تقليص النزاعات المحلية بين المجموعات العرقية شرق تشاد أو السيطرة عليها شرطين مسبقين لاستدامة عودة عدد كبير من المشردين داخليا. وسوف يتطلب تحقيق الاستقرار في منطقة عمليات البعثة بذل جهود متواصلة من جانب حكومة تشاد، والدول المجاورة والمجتمع الدولي ككل لحل أسباب النزاعات المسلحة شرق تشاد والمنطقة دون الإقليمية على السواء.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٦٤ - بالرغم من الإنجازات التي حققتها القوة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والتقدم المحرز فيما يتعلق بنشر المفزة الأمنية المتكاملة، فهناك عدد من التطورات السلبية التي حدثت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تفاقمت الحالة الأمنية في شرقي تشاد وتهيأت فرصة جديدة لقطاع الطرق من جراء توغل المتمردين لفترة قصيرة في المنطقة المذكورة في شهر أيار/مايو وما أعقب ذلك من قتال مع القوات الحكومية، وهو ما أدى إلى تقويض إنجازات قوة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة. وقد أسهم هذا التوغل أيضا في انتشار الأسلحة الصغيرة مما زاد من زعزعة الاستقرار في منطقتي سيلا وأوداي. وأحبط انعدام الأمن همة المشردين داخليا الذين كانوا يعتزمون العودة إلى مواطنهم، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى تأخير عودتهم النهائية لمدة عام آخر على الأقل.

٦٥ - كما كانت زيادةُ التدهور في العلاقات بين حكومي تشاد والسودان في أعقاب هذا التوغل في شرقي تشاد انتكاسةً للأمن في المنطقة الحدودية. وكانت عملية دكار قد توقفت تماما منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عندما اجتمع فريق الاتصال للمرة الأخيرة. وجاء توقيع حكومي تشاد والسودان لاتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو لبيعث الأمل من جديد في تطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبددت. وإني أدعو حكومي

تشاد والسودان إلى مضاعفة جهودهما لبناء الثقة ومعالجة أسباب التوتر بينهما، بغية إحلال الاستقرار في المنطقة وتحسين الحالة الإنسانية في دارفور وشرقي تشاد.

٦٦ - وإلى جانب مسألة العلاقات بين تشاد والسودان، فإن إحلال استقرار دائم في المنطقة سيستلزم تسوية النزاعات الداخلية السائدة في البلدين. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيبي بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية حيث جرى التوصل إلى توافق للآراء بشأن الإطار التشريعي للانتخابات وطرائق إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن الخطوات الإيجابية الأخرى إطلاق حملة تعداد السكان التي ستيسر تسجيل الناحيين تمهيدا للانتخابات القادمة. ويمكن للانتخابات المجرأة بشكل حر ونزيه وشامل وشفاف أن تتيح فرصة جديدة للمصالحة الوطنية. وإنه لمن دواعي سروري أيضا قيام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بتقديم الدعم إلى الأطراف الفاعلة التشادية في اضطلاعها بإدارة وتسوية النزاعات المحلية المحدودة النطاق في شرقي تشاد.

٦٧ - بيد أنني أحث حكومة تشاد وجميع الأطراف المعنية بالاستفادة من هذا التقدم لوضع أسس عملية سياسية جامعة وشاملة في تشاد تتصدى لأسباب النزاع في الجزء الشرقي من البلد. وثمة حاجة ملحة لوجود مثل هذه العملية للتخفيف من محنة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد وللمساعدة على إيجاد الظروف الكفيلة بأن تنجز بعثة الأمم المتحدة ولايتها. فلا بد أن تقلع الجماعات المسلحة عن العنف، وينبغي أن تشارك جميع الأطراف في حوار سياسي ذي جدوى. إنني أشجع الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن على تقديم الدعم إلى الأطراف التشادية لتحقيق هذه الغاية بوصف ذلك إسهاما حيويا على درب إحلال الاستقرار في المنطقة.

٦٨ - وقد أسهم تدريب المفزة الأمنية المتكاملة ونشرها في شرق تشاد في تعزيز الأمن في مخيمات اللاجئين والبلدات الرئيسية. بيد أن القتال الذي دار مؤخرا في شرق تشاد زاد من ثقة السكان المحليين والعناصر الفاعلة في الميدان الإنساني في أداء المفزة. وبعد وقوع حالات خطيرة من عدم الانضباط، وإن كانت محدودة، يسرني أن السلطات التشادية تتخذ تدابير لمنع وقوع أحداث مماثلة في المستقبل، الأمر الذي يمكن أن يسيء إلى صورة المفزة وينال من ثقة العناصر الفاعلة في الميدان الإنساني. وإضافة إلى ذلك، فقد حددت مؤخرا بعثة تقييم المفزة، مجالات رئيسية تدعو الحاجة إلى تحسين الأداء فيها فيما يتعلق بدعم بعثة الأمم المتحدة للمفزة مع مراعاة القوام الحالي للمفزة ومفهوم عملياتها.

٦٩ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة جهودها، في الأجل المتوسط، جنباً إلى جنب مع الحكومة و غيرها من الشركاء، لكفالة أن تتلقى المفزة الدعم الكافي وأن تتوفر لها الوسائل اللازمة للقيام بعملياتها على نحو فعال. ومع أن المساهمات الراهنة في الصندوق الاستثماري للمفزة ستتيح لبعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم لها حتى نهاية عام ٢٠٠٩، فإن الحاجة ستدعو إلى دعم مستمر من المانحين خلال عام ٢٠١٠. ومن ثم فإنني أحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على النظر في تقديم الدعم المالي اللازم. ويجب أن نستمر في تعزيز هذه القدرة الوطنية الهامة من أجل تمهيد الطريق أمام النقل التدريجي للمسؤوليات المالية والإدارية عن المفزة إلى حكومة تشاد، وفقاً لمعايير انسحاب البعثة.

٧٠ - وبغض النظر عن التعديلات والتحسينات التي يجري إدخالها حالياً على عمليات المفزة والدعم المقدم لها، فهي مجرد قوة لحفارة المجتمعات المحلية وستظل كذلك. ولذا، ستظل قدرتها على الاستجابة للتهديدات ذات الطابع العسكري محدودة في أفضل الأحوال. ومن ثم ستستمر الجهود الرامية إلى التعجيل بنشر القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالكامل من أجل تعزيز أمن منطقة شرق تشاد. وأود الإشادة بأداء البعثة، لا سيما القوة الجديدة، خلال التراجع المسلح الذي اندلع مؤخراً بين جماعات المعارضة التشادية المسلحة والقوات الحكومية.

٧١ - ومما يزيد من تفاقم الظروف بالغة الصعوبة التي تواجهها البعثة، أن القوة تواصل العمل دون دعم من وسائل التمكين الرئيسية. وكما يتسنى للبعثة ممارسة قوتها وقدرتها الاستطلاعية على أكمل وجه، ثمة حاجة ملحة للتعهد بتوفير وسائل التمكين هذه، بما في ذلك ١٤ طائرة هليكوبتر عسكرية من بين ١٨ طائرة مطلوبة من هذا النوع. إضافة إلى ذلك، ورغم أنني تشجعت بالتعهدات التي صدرت مؤخراً بتقديم قوات لتحل محل القوات التي ستغادر البعثة، فإنني قلق جداً بسبب تأخر عمليات النشر، الأمر الذي يهدد بإيجاد ثغرات أمنية. وإنني أشجع الدول الأعضاء على مساعدة البلدان المساهمة بقوات في الحصول على المعدات اللازمة والتعجيل بنشر وحداتها.

٧٢ - وأخيراً، أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للعمل الذي قام به ممثلي الخاص فيكتور أنجيلو وإدارته للبعثة، لا سيما أثناء توغل جماعات المعارضة المسلحة التشادية في شهر آيار/مايو. وأود أن أشكر موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم الجماعية للمساهمة في إحلال الأمن والاستقرار في شرق تشاد، وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة ككل.

المرفق الأول

النقاط المرجعية والمؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز والأنشطة الرئيسية: ٢٠٠٩-٢٠١١

يتطلب إعداد النقاط المرجعية أمورا منها:

- (أ) بيئة مستقرة وسلمية في شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن حالة يتوافر فيها الأمن الإقليمي؛ لا سيما في دارفور، وتفضي إلى عودة المشردين داخليا؛
- (ب) بذل حكومتي تشاد والسودان جهودا مخصصة من أجل التوصل إلى حل دائم للمنازعات بينهما، من خلال التعاون على تنفيذ مبادرات بناء الثقة؛
- (ج) استمرار فريق اتصال داكار في دعم اتفاق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨؛
- (د) اتخاذ خطوات حقيقية نحو تنفيذ اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩؛
- (هـ) مواصلة حكومة تشاد التشارك مع المجتمع الدولي، ولا سيما بدعم نشر مفرزة الأمن المتكاملة وعملياتها، وبضمان أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛
- (و) تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، المتعلق بتعزيز العملية الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات وإصلاح الإدارة المحلية؛
- (ز) مواصلة التزام السلطات المحلية في تشاد بالمصالحة بين المجتمعات المحلية؛
- (ح) بذل مجتمع المانحين لجهود دائمة ترمي إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية والتعميرية والإغاثية شرق تشاد؛
- (ط) تقديم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ما يلزم البعثة من وحدات عسكرية وضباط اتصال عسكريين وأفراد شرطة؛
- (ي) تقديم دعم دائم من المانحين إلى مفرزة الأمن المتكاملة؛
- (ك) تقديم حكومة تشاد الدعم اللازم لنشر العناصر القضائية الفاعلة في الشرق؛
- (ل) اتخاذ حكومة تشاد القرارات الضرورية في ميدان العدل والإصلاحات.

أولا - توفير الأمن للمدنيين وحمايتهم

النقطة المرجعية ١: عودة جموع كبيرة من المشردين داخليا طوعا وإعادة توطينهم في ظروف آمنة

آذار/مارس ٢٠١١

تحسين الأمن في مواطن المشردين داخليا الأصلية

تحسين الأمن على طول محاور الطرق الرئيسية التي سيسلكها العائدون

النقطة المرجعية ٢: تجريد معسكرات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح ويتجلى ذلك في الحد من تداول الأسلحة ومن العنف والاعتداءات على حقوق الإنسان

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

تعزيز الخفارة في المجتمعات المحلية بالبلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين؛ ومواقع المشردين داخليا

- استكمال بناء البنية الأساسية اللازمة لمخطات ومواقع مفرزة الأمن المتكاملة شرقي تشاد؛
- تمام تجهيز وتسليح أفراد مفرزة الأمن المتكاملة البالغ عددهم ٨٥٠ فردا في جميع مراكز شرطة المفرزة ومواقعها التسعة عشر شرقي تشاد، مع وضوح القدرة على صون الأمن والنظام في مخيمات اللاجئين والبلدات الرئيسية؛
- إنشاء مجالس أمان المجتمعات المحلية البالغ عددها ١٩ مجلسا شرق تشاد؛
- قيام مفرزة الأمن المتكاملة بإنشاء ١٩ مكتبا للنساء والأطفال بالبلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين؛

تعزيز توفير الأمن في منطقة واسعة

- الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل بتوفير الأمن في منطقة واسعة في شتي أرجاء شرق تشاد.

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

تموز/يوليه ٢٠١٠

الحد من تداول الأسلحة ومن العنف والاعتداءات على حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي، في البلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا

- توفير مفرزة الأمن المتكامل للخفارة بالمجتمعات المحلية؛
- توفير تدريب متقدم لصالح أفراد مفرزة الأمن المتكاملة لتجديد معلوماتهم، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان؛
- إعلان لجان اللاجئين والمشردين داخليا خلو ثمانية من مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا من الأسلحة
- إنشاء ٣٥ مجلسا إضافيا من مجالس أمن المجتمعات المحلية شرق تشاد (ليصل المجموع إلى ٥٤ مجلسا)؛
- قيام مفرزة الأمن المتكاملة بإجراء استقصاءات منتظمة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا عن مدى الشعور بالأمن؛
- إجراء مفرزة الأمن المتكاملة لتحقيقات فعلية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان لا سيما العنف الجنسي والجنساني؛
- قيام البعثة بتوفير الأمن في منطقة واسعة في شتى أرجاء شرق تشاد؛

كانون الثاني/يناير ٢٠١١

مواصلة الحد من تداول الأسلحة ومن العنف والاعتداءات على حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي، في البلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا

- إعلان لجان اللاجئين والمشردين داخليا خلو ١٠ من مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا من الأسلحة؛

النقطة المرجعية ٣: قدرة السلطات المحلية على توفير الأمن الضروري للاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

تموز/يوليه ٢٠١٠

نقصان في أعمال اللصوصية والعنف، فضلا عن زيادة إمكانية وصول الإمدادات الإنسانية إلى شرق تشاد من خلال تعزيز وجود عناصر إنفاذ القانون التشاديين وقدراتهم والتنسيق فيما بينهم شرق تشاد

- توفير مفرزة الأمن المتكاملة للخفارة في المجتمعات المحلية في إطار منطقة الأمن الواسعة التي يوفرها العسكريون التابعون للبعثة؛
- إتمام تناول ٥٠ في المائة من قوة مفرزة الأمن المتكاملة؛
- توسيع مشاركة النساء في مفرزة الأمن المتكاملة؛
- قيام حكومة تشاد باستقدام وتدريب ونشر أفراد الدرك، والحرس الوطني والمتنقل، والشرطة الوطنية التشادية البالغ عددهم ٩٠٠ فرد وفقا لمعايير الاختيار السارية بالقانون التشادي؛
- قيام مفرزة الأمن المتكاملة بإنشاء آلية تنسيق أمني مع الشرطة الوطنية التشادية، وقوة الدرك، والحرس الوطني والمتنقل.

تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على معالجة النزاعات المحلية

- إتمام مشاريع الحوار بين المجتمعات المحلية البالغ عددها ٢٠ مشروعا؛
- نقصان بنسبة ٤٠ في المائة في الوفيات والإصابات الناشئة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة حسب ما تفيد به الهيئة الوطنية التشادية لإزالة الألغام

آذار/مارس ٢٠١١

نقصان آخر في أعمال اللصوصية والعنف وزيادة إمكانية وصول الإمدادات الإنسانية إلى شرق تشاد من خلال تعزيز وجود عناصر إنفاذ القانون التشادية وقدراتهم والتنسيق فيما بينهم شرق تشاد

حدوث نقصان جوهري في الاشتباكات فيما بين المجتمعات المحلية

- إنشاء ١٢ من لجان إدارة النزاعات المحلية شرق تشاد؛
- قيام السلطات المحلية ببدء ١٥ من حملات/اجتماعات التوعية (بشأن التعايش السلمي، والقوانين الحديثة والعرفية المتعلقة بإمكانية الحصول على المياه، ومسارات قطعان الماشية، وأماكن إيواء الماشية الليلية)؛

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

- إتمام تناوب معظم أفراد قوة مفرزة الأمن المتكاملة؛
- نقصان بنسبة ٨٠ في المائة في الوفيات والإصابات الناشئة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة شرق تشاد، حسب ما تفيد به الهيئة الوطنية التشادية لإزالة الألغام
- انخفاض في حاجة السلطات الوطنية إلى دعم من البعثة في مجال توفير الأمن للمدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني

ثانياً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

النقطة المرجعية ٤: قدرة وكالات إنفاذ القانون الوطنية على صون الأمن والنظام فيما يختص بمعايير حقوق الإنسان الدولية

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

- تعزيز قدرة مفرزة الأمن المتكاملة على رصد القضايا والتحقيق فيها
- قيام مفرزة الأمن المتكاملة بإنشاء قاعدة بيانات تسجل فيها الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني؛
- دخول وحدات التحقيق التابعة لمفرزة الأمن المتكاملة طور التشغيل في جميع المراكز التابعة للمفرزة؛
- توفير التدريب أثناء الخدمة لصالح المحققين التابعين لمفرزة الأمن المتكاملة، بما في ذلك على معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة.
- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وأطرها
- قيام حكومة تشاد باعتماد خطة عمل ترمي إلى منع الجماعات المسلحة من تجنيد الأطفال واستعمالهم؛
- إنشاء آليات للتحقيق والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التي يرتكبها أفراد مفرزة الأمن المتكاملة.

تموز/يوليه ٢٠١٠

نقصان بنسبة ٦٠ في المائة في النسبة المثوية لحالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان المبلغ عنها التي تقوم السلطات التشادية بالتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجسدي

- إنشاء آلية للتحقيق والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التي يرتكبها أفراد مفرزة الأمن المتكاملة
- تعزيز قدرة السلطات التشادية على رصد القضايا

- إتمام إنشاء نظام لرصد حالات الأفراد الذين تقوم مفرزة الأمن المتكاملة بإلقاء القبض عليهم أو اعتقالهم؛

تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وأطرها

- قيام حكومة تشاد باعتماد خطة عمل بشأن الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها؛
- حضور ١٠٠ من أفراد الدرك والحرس الوطني والمتنقل، والسلطات المحلية دورات تدريبية قصيرة الأمد في مجال معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك حماية الأطفال في حالة نشوب النزاعات.

آذار/مارس ٢٠١١

تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وأطرها

- تصديق البرلمان التشادي على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- تدريب جميع المندوبين الإقليميين التابعين لوزارة حقوق الإنسان وحماية الحريات البالغ عددهم ٢٢ مندوباً على معايير حقوق الإنسان؛
- قيام الحكومة بتقديم تقرير إلى واحدة من الهيئات المنشأة بمعاهدات (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)؛

نقصان في حاجة وكالات إنفاذ القانون التشادية إلى الدعم الدولي

النقطة المرجعية ٥: التقدم المحرز في إنشاء هيئة قضائية مستقلة وفعّالة في شرقي تشاد تسهم في إنهاء الإفلات من العقاب، ويتجلى في حدوث زيادة جوهرية في قدرات قطاع العدل واستقلاله وما يحظى به من احترام

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

تموز/يوليه ٢٠١٠

تعزيز القدرة القضائية الأساسية شرق تشاد

- تنقيح قانون التنظيم القضائي اللازم لاختصاص محكمة أبيشي للاستئناف، وفقا للحالة الديموغرافية وحجم العمل القضائي؛
- بدء المحاكمات الجنائية في محكمة أبيشي للاستئناف؛
- بدء محاكم الدرجة الأولى في أبيشي وإريسا وبيلتين عقد جلسات استماع بصفة منتظمة، بما في ذلك الانتقال من محكمة إلى أخرى؛
- نشر قضاة صلح في ٢٠ من الولايات الفرعية شرق تشاد؛
- بدء تشغيل ١٢ من مكاتب المساعدة القانونية شرق تشاد؛
- افتتاح دار المحامين في أبيشي من خلال بدء عمل خمسة محامين؛

آذار/مارس ٢٠١١

تعزيز القدرة القضائية الأساسية شرق تشاد

- مواصلة تنفيذ "برنامج إصلاح قطاع العدل" الذي وقعه الرئيس في شباط/فبراير ٢٠٠٥؛
- بناء وتجهيز محكمة أول درجة في إريسا؛

نقصان في الحاجة إلى الدعم الدولي المقدم من أجل استدامة وجود قدرة قضائية أساسية شرق تشاد

النقطة المرجعية ٦: تعزيز نظام السجون شرق تشاد بحيث يكون مستندا إلى نهج يراعي حقوق الإنسان في إدارة السجون

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

تموز/يوليه ٢٠٠٩

تعزيز ما تحتاجه السجون من بنية أساسية وموظفين وأنظمة

- إصلاح الأمن ورفع مستواه في اثنين من السجون شرق تشاد، وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية؛

الحد الزمني

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

- صياغة قانون منقح للسجون واعتماده وتشريعه؛
- تدريب ٤٠ من العاملين بالسجون (بما في ذلك على معايير حقوق الإنسان السارية) ونشرهم شرق تشاد؛

تموز/يوليه ٢٠١٠

تعزيز ما تحتاجه السجون من بنية أساسية وموظفين وأنظمة

- إصلاح الأمن ورفع مستواه في اثنين من السجون شرق تشاد؛
- تدريب ونشر ٣٠٠ من العاملين بالسجون شرق تشاد؛
- إنشاء فيلق أفراد السجون؛
- صياغة مسودة سلوك للعاملين في السجون واعتمادها وتشريعها
- استنادا إلى معايير حقوق الإنسان السارية؛

آذار/مارس ٢٠١١

تعزيز ما تحتاجه السجون من بنية أساسية وموظفين وأنظمة

- إصلاح الأمن ورفع مستواه في واحد من سجون شرق تشاد؛

ثالثا - دعم السلام الإقليمي

النقطة المرجعية ٧: تحسين السلام والأمن عموما في المنطقة دون الإقليمية

الحد الزمني

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

تعزيز الأمن على طول الحدود بين تشاد والسودان

- استئناف الاتصالات الرفيعة المستوى بصورة مباشرة بين حكومتي تشاد والسودان بغية تخفيف حدة التوترات وإعادة العلاقات إلى طبيعتها؛
- تخلي الجماعات المسلحة التشادية عن النضال المسلح؛ ومشاركة جميع الأطراف في حوار سياسي؛
- إحراز تقدم تجاه وقف الأعمال العدائية، وإبرام اتفاق سلام شامل في دارفور

مؤشرات التقدم المحرز والأنشطة

الحد الزمني

إحراز تقدم نحو إحلال الاستقرار في تشاد

- إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بغية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛
- نزع الصفة العسكرية عن الإدارة المحلية؛
- إنشاء آليات ترمي إلى بناء الثقة والتحكم في النزاعات المحلية بين الجماعات العرقية شرقي تشاد

إحلال الاستقلال بالوضع شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (فوكاغا وكوتو العليا)

- قيام العنصر العسكري في البعثة بتعزيز الأمن لدى وصوله إلى قدرته التشغيلية التامة

كانون الثاني/يناير ٢٠١١

تعزيز الثقة بين حكومتي تشاد والسودان

- وقف غارات المتمردين عبر الحدود؛
- وقف الغارات العسكرية الجوية أو الأرضية عبر الحدود؛
- الحد من الدعم المقدم إلى المتمردين على كلا جانبي الحدود؛

إحلال الاستقلال بالوضع شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

- تنفيذ برنامج لترح سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ظل مشاركة شاملة.

المرفق الثاني

قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البلد	ضباط الاتصال العسكريين	ضباط الأركان العسكريين	الأفراد العسكريون		الشرطة المدنية
			عدد القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	صفر	١	٨٨	٨٩	صفر
الأردن	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
إثيوبيا	صفر	١٣	صفر	١٣	صفر
إكوادور	٢	صفر	صفر	٢	صفر
ألبانيا	صفر	صفر	٦٣	٦٣	صفر
أوروغواي	صفر	١	صفر	١	صفر
أوغندا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
أيرلندا	صفر	١٣	٤٠٥	٤١٨	صفر
باكستان	٢	٣	صفر	٥	صفر
البرازيل	٤	صفر	صفر	٤	صفر
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
بنغلاديش	٢	٤	صفر	٦	صفر
بنن	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧
بور كينا فاسو	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
بوروندي	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
بولندا	صفر	٢	٣٢٣	٣٢٥	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
توغو	صفر	٦	٤٥٠	٤٥٦	٨
تونس	١	صفر	صفر	١	صفر
الجمهورية العربية الليبية	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
رواندا	١	صفر	صفر	١	١٠
زامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
السنغال	١	١٢	صفر	١٣	٩
السويد	صفر	٢	صفر	٢	٢
صربيا	صفر	صفر	٥	٥	صفر
غابون	١	صفر	صفر	١	صفر

العنصر	الأفراد العسكريون				الشرطة المدنية
	ضباط الاتصال العسكريين	ضباط الأركان العسكريين	عدد القوات	المجموع	
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
غانا	١	١٤	٢٠١	٢١٦	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
فرنسا	صفر	٩	٣٠٠	٣٠٩	١٤
فنلندا	صفر	٢	٧٣	٧٥	صفر
قيرغيزستان	١	صفر	صفر	١	صفر
الكاميرون	صفر	١	صفر	١	٩
كرواتيا	صفر	٢	١٥	١٧	صفر
كوت ديفوار	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٥
كينيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
مالي	١	صفر	صفر	١	٥
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧
مصر	٢	صفر	صفر	٢	١٣
ملاوي	صفر	٥	صفر	٥	صفر
ناميبيا	صفر	٤	صفر	٤	صفر
النرويج	صفر	٣	١٤٥	١٤٨	صفر
النمسا	صفر	٤	١٢٢	١٢٦	صفر
نيبال	١	١٧	صفر	١٨	صفر
النيجر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢
نيجيريا	١	٩	صفر	١٠	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٢	صفر	٢	صفر
اليمن	٢	صفر	صفر	٢	١٧
المجموع	٤٦	١٣٣	٢ ١٧٠	٢ ٣٤٩	٢٢٤

